

## بيان

عكست مجريات عملية التصويت لمجلس الشعب التي تمت يومي ٢٢ و٢٣ الجاري من التدخل لاختيار المستقلين بوضع ما سمي بقائمة الظل إلى فرز الأصوات مروراً بالضغط على المرشحين ومنع تداول برامج انتخابية والضغط على موظفي القطاع العام والطلاب المقيمين في المدن الجامعية عبر التهديد بطردهم من السكن الجامعي لإجبارهم على الإدلاء بأصواتهم وإبعاد مندوبي المرشحين عن غرف التصويت عكست صدق الموقف الشعبي من لعبة الانتخابات التي مارسها النظام طوال عقود. فالشعب الذي أدار ظهره لمسرحية الانتخابات التي تكررت مراراً أكد بموقفه صحة موقف المعارضة الوطنية الديمقراطية التي قاطعة الانتخابات الشكالية ودعت إلى إعادة نظر حقيقية وجادة في مجمل الوضع السياسي والقانوني الذي يحكم البلاد ويكرس سيطرة وهيمنة سلطة قمعية وفسادة، ورد بحصافته على التعليقات المتوترة والمتشعبة التي أطلقها بعض رجالات السلطة التي شككت بموقف المعارضة وبوطنيتها.

- فتحية للشعب السوري على موقفه الحصيف والشجاع.

- الحرية لمعتقلي الرأي والضمير.

- وعاشت سورية حرة ووطناً ومواطنين.

دمشق في : ٢٧/٤/٢٠٠٧

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

مكتب الأمانة

## تصريح صحفي

في يوم الثلاثاء ٢٤ نيسان أصدر رئيس محكمة الجنايات الأولى بدمشق القاضي محي الدين الحلاق حكماً قاسياً وغير متوقع في الدعوى رقم أساس /٤٩٧/ لعام /٢٠٠٧/ على الزميل المحامي أنور البني من فرع نقابة المحامين بدمشق وهو رئيس مركز الدراسات والأبحاث القانونية ، وعضو فخري في اللجنة الكردية لحقوق الإنسان، والعضو في مركز حريات للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير، بالسجن لمدة خمس سنوات والغرامة مئة ألف ليرة سورية قراراً قابلاً للطعن بطريق النقض، وتجرئمه على أنه قام بنشر أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة هذا بموجب المادة /٢٨٦/ من قانون العقوبات السوري ، حيث اعتقل الزميل البني في أيار ٢٠٠٦ مع تسعة آخرين ، وما زال البني ومحمود عيسى وميشيل كيلو قيد الاعتقال حيث انهم قاموا بالتوقيع على بيان مشترك عرف ب(إعلان بيروت دمشق ) إننا في اتحاد الحقوقيين الكرد في سوريا ندين هذا الحكم بحق الزميل البني وإننا من خلال حيثيات القضية نرى بأن النشاط الذي قام به زميلنا لا يشكل أي فعل جرمي يعاقب عليه القانون بل يعتبر نشاطه دستورياً ، علماً أن البني من أبرز المدافعين عن وطنه سوريا أرضاً وشعباً ، وهذا ما عرف عنه الشعب السوري بكافة أطيافه .

إننا ندعو كافة المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وكل نشطاء حقوق الإنسان التدخل من أجل إلغاء الحكم الصادر بحق البني للإفراج عنه فوراً وعن كافة المعتقلين السياسيين في سوريا .

دمشق ٢٤/٤/٢٠٠٧

المكتب الإعلامي لاتحاد الحقوقيين الكرد في سوريا

موقعنا على الانترنت: [www.ymks.org](http://www.ymks.org)

بريد المراسلة: [info@ymks.org](mailto:info@ymks.org)

## بيان

الاتحاد الأوروبي  
حول إدانة أنور البني  
الناشط السوري  
لحقوق الإنسان

تعرب رئاسة الاتحاد الأوروبي عن أسفها لصدر الحكم في دمشق يوم ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ بالسجن لمدة خمسة أعوام على أنور البني، المدافع السوري الشهير عن حقوق الإنسان، بسبب نشره معلومات عن وضع حقوق الإنسان، كما يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق لتكرار حالات ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا.

يدعو الاتحاد الأوروبي سوريا إلى الدعم والتطبيق الكامل للإعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٨ (إعلان حقوق ومسؤولية أفراد ومجموعات وأجهزة المجتمع في الدعاية لحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً وللحرية الأساسية والدفاع عنها).

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً على الخطوط العامة للاتحاد الأوروبي بخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان التي أقرها المجلس الأوروبي في

يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٧